Food insecurity:the causes and Possible Responses [The African Continent Model.

إنعدام الأمن الغذائي: الأسباب وسبل المعالجة [القارة الأفريقية إنموذجا].

1- د.حسين أحمد السرحان / رئيس قسم الدراسات الدولية/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء
البريد الالكتروني: hussain.ahmed@uokerbala.edu.iq

2- م.م.حسين باسم عبد الأمير/باحث في قسم الدراسات الدولية/مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء.
البريد الاكتروني: hussain.basim@uokerbala.edu.iq

ملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط بعض الضوء على مفهوم الأمن الغذائي وأهم الأسباب التي تدفع الى إنعدامه في مختلف بلدان العالم ولاسيما الدول النامية. أن مسألة إنعدام الأمن الغذائي أدت الى وجود حوالي 795 مليون شخصا ممن يعيشون مع سوء التغذية على المستوى العالمي تبعا لتقديرات حالة الأمن الغذائي في العام 2015 وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة [فاو] التابعة للأمم المتحدة، وإن هذا الرقم الكبير هو في نفس الوقت يشير الى انخفاض وتراجع ما يقارب 216 مليون شخص أقل مما كانت عليه النسبة في الاعوام 1990-1992.

إن ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، والنظم الغذائية المتغيرة، والكوارث الطبيعية، والظواهر المناخية الحادة والقضايا الاقتصادية العالمية كلها عززت المعضلة القديمة المتمثلة بكيفية ضمان وصول الغذاء الى جميع أنحاء العالم وحصول كافة الافراد عليه، بما يتيح لكل شخص في العالم أن يعيش حياة نشطة وصحية.

في حين أن التحسينات في إنتاج الغذاء والصحة العالمية سمحت للمجتمعات البشرية ان تزدهر في القرن العشرين من خلال زيادة هائلة في حجم سكان العالم ومتوسط عمر الافراد وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، غير أن سوء التغذية ظل كنتيجة لانعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر بشكل يومي على حياة مئات الملايين من الناس.

كما ويعتقد عدد مهم من الخبراء والمختصين بأن مشكلة الأمن الغذائي ترتبط ايضا مع عدد سكان العالم المتوقع ان يرتفع الى 9 مليارات شخص بحلول العام 2050، وان توفير القدر الكالفي من الغذاء يعد مصدر قلق عالمي، ويتفاقم هذا القلق من خلال عوامل مثل تغير المناخ والضغط لأجل توسيع الإنتاج الزراعي في الغابات.

Abstract

The aim of this study is to shed some light on the food security concept and the main reasons for its lack in the various country in the worldand, particularly developing countries. The issue of food insecurity has led to be nearly 795 million people whose suffer from malnutrition at a global level based to the estimates of "the state of food insecurity in the world 2015" according to the Food and Agriculture Organization [FAO] of the United Nations, Even though this large figure is at the same time refer to a decline near to 216 million people fewer than the percentage in which was at 1990-1992.

The rise of food prices globally, natural disasters, and severe climatic events and global economic issues are all reinforced the old dilemma of how to ensure access to food for all individuals all over the world, to enable everyone in the world to live an active and healthy life.

While improvements in global food production, and health are allowed human communities to flourish through the twentieth century by a significant increase in the size of the world's population and the average age of individuals and also reduce infant and child mortality, However, malnutrition remained as a result of food insecurity which have a daily affects on the lives of hundreds of millions of people.

A significant number of experts and specialists also believe that the food security problem is also associated with the number of the world's population which is expected to rise to be 9 billion people by 2050, and the provision of adequate food is a global concern, this concern is exacerbated by factors such as climate change and pressure in order to expand the agricultural production in the forest.

المقدمة

يشكل تحقيق الأمن الغذائي في مجمله تحديا ليس فقط بالنسبة للدول النامية، وإنما بالنسبة لدول العالم المتقدم أيضا وفقا للعديد من المختصين. غير أن الفرق يكمن في حجم المشكلة من حيث التفاوت شدةً وضعفاً ونسبة السكان المتضررين. فنلاحظ ان الدول المتقدمة تمكنت من تخفيف حدة المشكلة عن طريق توفير تدخلات الأمن الغذائي الموجّهة، بما في ذلك المساعدات الغذائية المقدمة على شكل مساعدات غذائية مباشرة وكوبونات الغذاء، أو بشكل غير مباشر من خلال إنتاج المواد الغذائية المدعومة. وقد أسهمت هذه الجهود بشكل كبير في تطويق حالة انعدام الأمن الغذائي في تلك الدول. وقد تم توظيف مقاربات مشابهة في البلدان النامية ولكن مع نجاحات أقل. وقد يُعزى هذا التباين في النتائج الى عدم كفاية وكفاءة قاعدة الموارد، وقصر فترة التدخل، أو اختلاف الأنظمة التي في الغالب غير متجانسة في طبيعتها بالاضافة إلى جانب عوامل أخرى.

إن الأمن غذائي هو "الحالة التي توجد عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بفرص الحصول، المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية". ويتأثر بمجموعة معقدة من العوامل، حيث تشتمل على البيئات غير المستقرة اجتماعيا وسياسيا والتي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعاني من الكفاح المدني والنزاعات الأهلية المسلحة، وكذلك اختلال التوازن الاقتصادي في التجارة، وضيق الموارد الطبيعية، وضعف قاعدة الموارد البشرية، ونقص التعليم وسوء الحالة الصحية، والكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات وغزو الجراد، وغياب الحكم الرشيد. حيث تساهم كل هذه العوامل بجعل قاعدة الموارد الغذائية شحيحة أما على المستوى الوطني بشكل عام أو جزئيا على مستوى الأسر والأفراد.

عالميا، يعيش أكثر من سبعين في المائة من اولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا في المناطق الريفية. ومن الواضح هو عدم القدرة على الحد من انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير ومستدام من دون تغيير الأوضاع المعيشية في هذه المناطق. والحل يكمن في زيادة الربح الزراعي للمزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة وخلق فرص عمل خارج المزرعة الريفية.

- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن السياسات المتخبطة والفقر والتخلف الزراعي ومعوقات الوصول الى الأسواق وآثار العولمة والأمراض والعدوى بمجملها تمثل تحديات أمام الدول النامية عموما والأفريقية على وجه التحديد في تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى فهم ومعرفة مفهوم "الأمن الغذائي" عبر دراسة الأسباب التي تقود الى إنعدامه. كما ويحاول البحث أيضا تقصي ومعرفة سبل معالجة والتغلب على "إنعدام الأمن الغذائي". وهكذا، سوف يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هو مفهوم الأمن الغذائي، وكيف تطور في سياقه التاريخي؟
2- ما هي أبعاد الأمن الغذائي، وما هي انواعه؟
3- ما هي أولويات منظمة الأغذية والزراعة "فاو/FAO" في تلبية متطلبات الأمن الغذائي الأساسية؟
4- في الحالة الأفريقية، ما هي اسباب إنعدام الأمن الغذائي، وما هي سبل العلاج؟
5- ما هو دور الإتحاد الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي في القارة الأفريقية؟

- منهجية البحث:

ويستند هذا البحث على منهج البحث النوعي [Qualitative Research Method]. إذ أنه ينطوي على تحليل مجموعة كبيرة من البيانات الأساسية والثانوية. فقد تم توظيف تقارير المنظمات الدولية -لاسيما تقارير الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وتقارير البنك الدولي والإتحاد الأفريقي- بالإضافة الى الوثائق الحكومية والكتب والدراسات والصحف والمقالات البارزة. كما وقد تم توظيف أساليب مختلفة من أجل الحصول على معلومات كافية حول الموضوعات ذات الصلة وجمع البيانات المناسبة. ليس هناك شك في أن عناصر هامة من هذا البحث قد تناولتها كتابات موجودة. ولكن، ومن أجل الحصول على نظرة ثاقبة والإحاطة علما بما يتعلق بالأمن الغذائي وأسباب إنعدامه وسبل المعالجة، فقد تم إستقصاء الأدبيات والوثائق لغرض اكتساب النظرة الثاقبة بالمفاهيم النظرية ذات الصلة بسياق البحث. وبالتالي، يمكن القول بأن المناهج التي تم توظيفها في هذا البحث تشتمل على المنهج التحليلي والتاريخي والوصفي.

- هيكلية البحث:

ولغرض الاحاطة بموضوع البحث، فقد تم تقسيم محتوياته إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة:

1- **مقدمة**: يحتوي هذا الركن من البحث على مقدمة تعريفية بـ الأمن الغذائي تسلط الضوء على أهمية الموضوع من خلال تقديم فرضية البحث، وأهداف البحث، ومنهجية البحث وفي الأخير هيلية البحث.
2- **المبحث الأول**: ويقسّم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، حيث تناولنا في هذا المبحث تقديم الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي من حيث نشوء المفهوم ضمن سياقه التالريخي وكذلك معرفة أبعاده وأنواعه بالأضافة الى معرفة أولويات منظمة الأغذية والزراعة "فاو/FAO" في تلبية متطلبات الأمن الغذائي الأساسية.
3- **المبحث الثاني**: اما هذا المبحث فيُقسّم الى ثلاث مطالب، وقد خصص لإنعدام الأمن الغذائي في افريقيا، حيث يسلط هذا المبحث الضوء على التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في أفريقيا مع توفير الحلول المقترحة البديلة للمشكلة التي من شأنها أن تؤدي الى التخفيف من حدة الفقر، بالإضافة الى تسليط الضوء على دور الاتحاد الأفريقي في السعي لتحقيق الأمن الغذائي في القارة الأفريقية.

4- **خاتمة**: وهنا فقد وجدنا بأن الأمن الغذائي هو ظاهرة متعددة الأبعاد. وان عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن ما يزال مرتفعا بشكل غير مقبول، وما زال القضاء على الجوع يُشكل تحديا عالميا كبيرا. كما وجدنا بأن الأمن الغذائي ونقص التغذية هما نتيجة لتفاعل عوامل معقدة، بما يُحتم التصدي لضاهرة إنعدام الأمن الغذائي بمختلف السبل المتاحة. وعند مناقشتنا للأمن الغذائي في أفريقيا، وجدنا بأن تعدد المصادر المتاحة التي تعالج هذه القضية يدل على تعدد الأطراف المهتمة والمعنية بقضية تحقيق الأمن الغذائي. كما أن الإلتزام طويل الأجل بدمج الأمن الغذائي في برامج السياسات العامة هي السبيل الى تخفيض الجوع في عموم أفريقيا.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي

الأمن الغذائي مفهوم مرن وضعت له العديد من محاولات التعريف، وردت في العديد من الكتابات المنشورة. وكلما كان يتم التعرض لمفهوم الأمن الغذائي في عنوان الدراسة أو أهدافها، كان من الضرورة أن يتم النظر عن كثب لتحديد تعريف صريح أو ضمني[1].

وقد عكس التطور المستمر لهذا المفهوم إقرار واسعا بتعقيدات قضاياه المطروحة على المستوى الفني والسياسي. إن إعادة تعريف الأمن الغذائي الأكثر دقة تم التفاوض بشأنه خلال عملية التشاور الدولي التي سبقت القمة العالمية للأغذية التي أنعقدت في نوفمبر تشرين الثاني عام 1996. والتعاريف المتمايزة للأمن الغذائي التي تم إعتمادها بين عام 1974 وعام 1996، جنبا إلى جنب مع تلك الموجودة في منظمة الأغذية والزراعة الرسمية ووثائق البنك الدولي في منتصف الثمانينيات، والتي سنوردها فيما يلي كونها تسلط الضوء على إعادة الهيكلة الكبيرة في التفكير الرسمي بشأن الأمن الغذائي التي جرت منذ العام 1974. كما توفر هذه البيانات معالم توضح السياسة التي تم إعتمادها في تشكيل فهمنا للأمن الغذائي.

لقد نشأ مفهوم الأمن الغذائي في منتصف سبعينيات القرن الماضي أثناء النقاشات التي جرت حيال المشاكل الغذائية الدولية اثناء فترة أزمة الغذاء العالمية، وتطور المفهوم في العقود التالية ليعكس التغيرات في منهج التفكير الرسمي حيال مسألة الأمن الغذائي[2]. وكان التركيز في باديء الأمر منصبا حول مشاكل الإمدادات الغذائية لضمان توافر المواد الغذائية الأساسية واستقرار أسعارها على المستوى الدولي والوطني إلى حد ما. فقد نص تقرير مؤتمر الغذاء العالمي للعام 1974 على:

"إن توفر إمدادات الغذاء العالمية على الدوام يجعل من المواد الغذائية الأساسية كافيا للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار"[3].

إن مجموعة المخاوف الدولية والمؤسساتية التي عكست التغيّر البنيوي للاقتصاد الغذائي العالمي الناتج من تسارع وتيرة الأزمة حينئذ، كانت تنصب حول وفرة المواد الغذائية وإتاحتها. ومن ثم فإن عملية التفاوض الدولي التي تلت ذلك، هي ما قاد إلى مؤتمر الغذاء العالمي لعام 1974، وإعتماد مجموعة جديدة من الترتيبات المؤسسية التي غطت المعلومات والموارد لتعزيز الأمن الغذائي وإنشاء منتديات للحوار بشأن قضايا السياسة العامة. وبالتالي فقد جرت دراسة قضايا المجاعة والجوع وأزمة الغذاء على نطاق واسع، في أعقاب الأحداث التي جرت في منتصف السبعينيات. وكانت النتيجة إعادة تعريف الأمن الغذائي، الذي اعترف بأن السلوك الإنساني للأفراد الذين تأثروا وتضرروا جراء إنعدام الأمن الغذائي كان هو الجانب الحاسم عند وضع التعريف[4].

وفي عام 1983 ركز تحليل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "FAO" على أهمية الحصول على الغذاء، مما أدى إلى التعريف القائم على التوازن بين العرض والطلب من معادلة الأمن الغذائي، فقد ورد فيه:

"يجب التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات قادرين على الحصول فعليا واقتصاديا على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها[5]".

ثم تمت مراجعة التعريف ليشمل المستوى الفردي-الأسري، بالإضافة إلى المستوى الإقليمي-الوطني عند تحليل الأمن الغذائي. وفي العام 1986، فقد ترك تقرير البنك الدولي[6] حول **"الفقر والجوع"** ترك أثرا بليغا، حيث ركز على الديناميات الزمنية المسببة لانعدام الأمن الغذائي. وقد قدم التقرير تمييزا تم القبول به على نطاق واسع إذ سلط التقرير الضوء على التمايز بين انعدام **الأمن الغذائي المزمن**، " المرتبط مع المشاكل المستمرة أو الفقر المتجذر والدخل المنخفض، وبين انعدام **الأمن الغذائي المؤقت**، الذي ينطوي على فترات الضغط الشديد الناجم عن الكوارث الطبيعية، والانهيار الاقتصادي أو الصراع. كما تم عرض مفهوم الأمن الغذائي بمزيد من التوضيح:

"حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء من أجل حياة صحية نشطة".

ومع حلول منتصف التسعينيات تم الاعتراف بأن الأمن الغذائي يعدّ مصدر قلق كبير ويمتد من المستوى الفردي إلى العالمي. ومع ذلك، فقد إقترن الحصول على الغذاء بالكفاية، وهو ما يشير إلى استمرار وجود القلق حيال سوء التغذية. وهكذا تم توسيع التعريف ليشتمل على سلامة الأغذية وكذلك التوازن الغذائي، مما عكس وجود المخاوف بشأن تركيبة الأغذية والاحتياجات الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية. إن تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" في العام 1994 روج لبناء **الأمن الإنساني**، بما في ذلك عدد من الأوجه المكونة لمفهوم الأمن الإنساني، والتي كان **الأمن الغذائي** أحد تلك الأوجه[7]. وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بمنظور **حقوق الإنسان** في التنمية الذي بدوره، أثر في النقاشات حول الأمن الغذائي[8].

وهكذا فإن مؤتمر قمة الغذاء العالمية للعام [1996] أعتمد تعريفا ما يزال الأكثر مقبولية على نطاق واسع حيث يعزز الطابع المتعدد الأبعاد للأمن الغذائي، فقد نص على ما يلي:

"يتحقق الأمن الغذائي -على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية- عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية"[9].

وبالتالي، فقد اشتمل تعريف العام [1996] على الحصول على المواد الغذائية، وتوافر الغذاء، وإستقرار وجود الغذاء. وإن ذلك مكن من وضع سياسات تركز على تعزيز وإنعاش خيارات سبل العيش. باختصار، كما أن العلاقة بين الأمن الغذائي والجوع والفشل في انتاج المحاصيل أصبحت شيئا من الماضي، فقد برز تحليل انعدام الأمن الغذائي باعتباره كيانا اجتماعيا وسياسيا[10].

وقد تم تكرار تعريف العام 1996 مرة أخرى في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم للعام 2001، فقد نص على أن الأمن الغذائي هو:

"الحالة التي توجد عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بفرص الحصول، المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية"[11].

وفي الآونة الأخيرة، حان وقت التركيز على بُعد الحقوق الأخلاقية والإنسانية للأمن الغذائي. إن **"الحق في الغذاء"** هو ليس مفهوما جديدا، فقد جرى التسليم به لأول مرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948. غير أنه ومع حلول العام 1996، فقد تم وبشكل رسمي اعتماد مبدأ **"الحق في غذاء كاف"** ويمثل ذلك إنجازا بارزا لأعضاء وفود قمة الغذاء العالمية. كما إن تقرير العام 1996 قد عبّد الطريق نحو إمكانية وضع حقوق تستند الى نهج الأمن الغذائي.[12]

وقد حددت وزارة الزراعة في الولايات المتحدة [USDA][13] إنعدام الأمن الغذائي بإنه يمثل حالة من:

"محدودية توافر الأغذية الكافية والمأمونة غذائيا أو محدودية القدرة على الحصول على المواد الغذائية بطرق مقبولة اجتماعيا".

وفي العام 2006 أضافت شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة التعقيب التالي:

وهكذا فإن "الأفراد الآمنين غذائياً لا يعيشون مع الجوع ولا يخشون الموت جوعا"[14].

وفي العام 2008 ورد التركيز على المستوى الأسري في تحقيق الأمن الغذائي من قبل وزارة الزراعة الامريكية وقد ورد فيه:

"يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عندما يتمكن جميع أعضاء الأسرة، في جميع الأوقات، من الحصول على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة"[15].

وفي الواقع، يتأثر الأمن الغذائي كذلك بمجموعة معقدة من العوامل حيث تشمل البيئات غير المستقرة اجتماعياً وسياسياً التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وحالات الحرب، واختلالات الاقتصاد الكلي في مجالات التجارة، وضيق الموارد الطبيعية، وضعف قاعدة الموارد البشرية، وعدم كفاءة التعليم، وسوء الصحة، والكوارث الطبيعية كالفيضانات والجراد، وغياب الحكم الرشيد. وكان قد أعلن مؤتمر القمة العالمية للأغذية [إعلان روما بشأن الأمن الغذائي] في العام 1996 **"بوجوب عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي والاقتصادي"[16].** وقد قبل المجتمع الدولي هذه الدعوات والتصريحات على نحو متزايد وما تحمله من الأهداف المشتركة والمسؤوليات الضمنية. ولكن كانت الإستجابة العملية هي التركيز على أهداف أضيق وأبسط تدور حول الإجراء التنظيمي العام على المستوى الدولي والوطني. إن الهدف الأساسي المعلن في خطاب التنمية الدولية يركز على نحو متزايد في السعي الى الحد من الفقر والقضاء عليه. وهكذا، فقد جسدت القمة العالمية للأغذية في العام 1996 هذا التوجه في تبني سياسة تجعل الهدف الأساسي للعمل الدولي حول الأمن الغذائي هو التخفيض الى النصف من عدد الجياع أو اولئك الذين يعانون من سوء التغذية مع حلول العام 2015. وهو ما لم يتحقق حتى مع العام 2017.

بصفة أساسية، يمكن وصف الأمن الغذائي كظاهرة ذات علاقة بالأفراد. إذ أن الأمن الغذائي يهتم بالحالة التغذوية للأفراد والأسر ممن ينصب التركيز عليهم في نهاية المطاف، وان مجمل الخطر يتمثل في عدم تحقق أو ضعف حالة الكفاية.

إن التعاريف التي تم استعراضها أعلاه تعني بأن تأثير الظاهرة قد يكون مزمنا ومؤقتا على حد سواء. وتصف التعريفات المفيدة والمعمول بها أدناه:

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، المادي والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تُلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. كما ويحدث **انعدام الأمن الغذائي** عندما لا يتمكن الناس ماديا أو اجتماعيا أو اقتصاديا من الحصول على غذاء كاف على النحو المحدد أعلاه.

المطلب الثاني: ابعاد الأمن الغذائي وأنواعه

الفرع الأول: أبعاد الأمن الغذائي:

ويرتكز الأمن الغذائي على أربع أبعاد تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة [FAO] وهي توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه وإستخدامه واستقراره[17]. وقد أقرت الأمم المتحدة حق الغذاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[18] في عام 1948 بما يلي:

1- **توافر الغذاء:** توفر الغذاء يلعب دورا بارزا في تحقيق الأمن الغذائي، كما ويتعلق بالمعروض من المواد الغذائية، ويتم تحديده عبر مستوى الإنتاج الغذائي المحلي، ومستويات المخزون والتجارة الصافية، وينبغي أن يكون كافيا من حيث الكمية والنوعية وكذلك بوفرة متنوعة من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات [بما في ذلك المساعدات الغذائية].

2- **الحصول على الغذاء:** يعالج مسألة حجم الطلب على الغذاء. إذ أنه يتأثر بالعوامل الاقتصادية والبنية التحتية المادية وأذواق المستهلكين. وبالتالي فإن توافر الغذاء، كعنصر في تحقيق الأمن الغذائي، لا يضمن ذلك بشكل منفرد. فلكي يكون الغذاء آمنا بالنسبة للأسر والأفراد، يجب أن يكون وصول الطعام وحصولهم عليه كافيا ليس فقط من حيث الكمية ولكن من حيث الجودة أيضا. وقد أسفرت المخاوف بشأن الحصول على الغذاء الكافي في تركيز السياسات على الدخل والنفقات والأسواق والأسعار من اجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي.

3- **استخدام الأغذية**: يُفهم منه عادة باعتباره السبيل الذي يستفيد الجسم خلاله من معظم المواد الغذائية المختلفة في الطعام. إن امتلاك الافراد للطاقة الكافية والعناصر المغذية هو نتيجة للرعاية الجيدة وأساليب التغذية، وإعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي

داخل الأسرة. فيجب ان يتم من خلال النظام الغذائي المناسب والمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية للوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي حيث يتم تلبية جميع الاحتياجات الفسيولوجية. وهذا يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي. وبالإقتران مع الإستفادة البيولوجية الكافية من المواد الغذائية المستهلكة، فإن هذا يحدد الحالة التغذوية للأفراد.

4- **ضمان إستقرار الإمدادات الغذائية وثابتها،** فلو كان الأستهلاك الغذائي لشخص معين كافيا اليوم، قد يبقى ذلك الشخص يُعتبر ضمن دائرة المتأثرين بحالة انعدام الأمن الغذائي إذا كانت فرص حصوله على الغذاء ليست كافية بشكل متكرر، إذ أن عدم الإستقرار هذا يهدد بحدوث تدهور الوضع الغذائي الخاص به. حيث أن ظروف الطقس المعاكسة، وعدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية مثل [البطالة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية] لها تأثير على حالة الأمن الغذائي الخاص به. وعليه فيجب ضمان إمدادات غذائية ثابتة ومستقرة وكافية ويمكن الاعتماد عليها من الطاقة والعناصر الغذائية عبر المصادر معقولة التكلفة والمقبولة اجتماعيا وثقافيا للجميع في كل الأوقات. ففي نهاية المطاف يجب أن يترجم الأمن الغذائي إلى حياة صحية نشطة لكل فرد.[19]

من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي، يجب إتمام جميع الأبعاد الأربعة السابقة في وقت واحد.

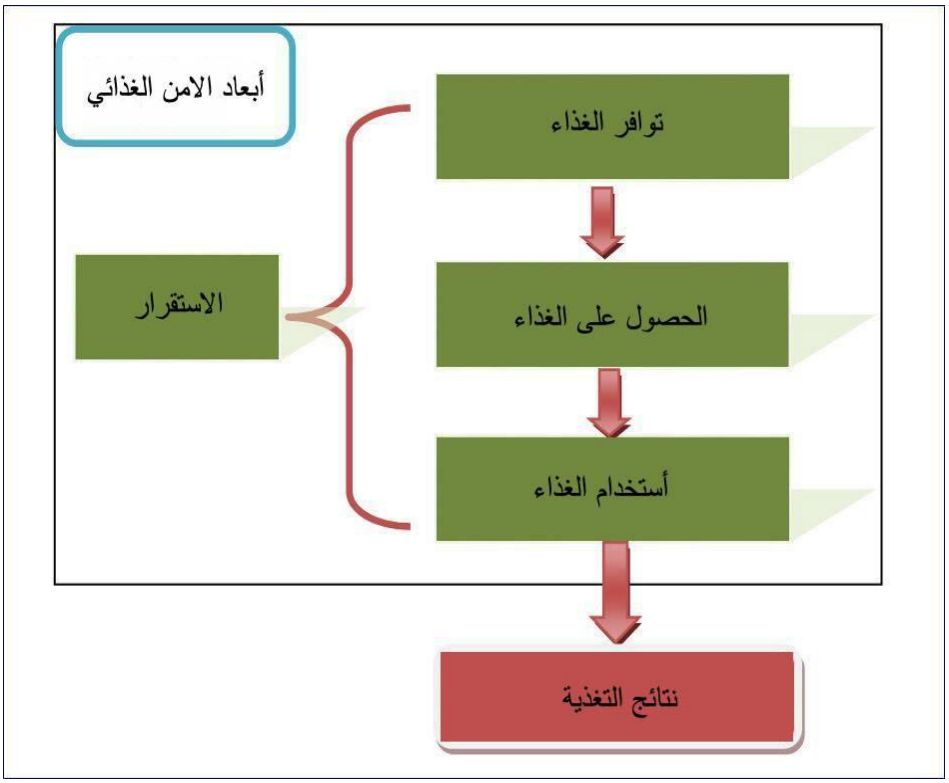

الفرع الثاني: أنواع إنعدام الأمن الغذائي:

وقد قسمت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة [FAO] حالة إنعدام الأمن الغذائي الى كل من [20]:

1- انعدام الأمن الغذائي المزمن:

ويقصد به إفتقار الناس الى أدنى حد من الاحتياجات الغذائية لفترة طويلة من الزمن بسبب طول معاناتهم مع الفقر، وقلة امتلاك المقتنيات وعدم كفاية فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والمالية. وبالتالي يمكن تسمية ذلك بـ"انعدام الأمن الغذائي المزمن".

2- انعدام الأمن الغذائي المؤقت:

ويقصد به النقص المفاجئ في الطعام أو انخفاض القدرة على انتاج او الحصول على الحد الأدنى من الأحتياجات الغذائية بسبب الهزات على المدى القصير والتقلبات في توافر الأغذية وفرص الحصول عليها، بما في ذلك التفاوت في حجم الإنتاج الغذائي المحلي، والتفاوت في دخل الأسر وتقلب أسعار المواد الغذائية الناتج عن الكوارث الطبيعية أو الصراعات التي تفضي الى انعدام مؤقت في الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: أولويات منظمة الأغذية والزراعة "فاو/FAO" في تلبية متطلبات الأمن الغذائي الأساسية.

تمتلك منظمة الأغذية والزراعة الفاو/FAO نهجا مزدوج المسار لمكافحة الجوع يجمع بين الزراعة والتنمية الريفية المستدامة من جهة مع برامج هادفة لتعزيز إمكانية الوصول المباشر إلى الغذاء بالنسبة لأكثر المحتاجين من جهة ثانية.

ويتناول المسار الأول تدابير التعافي لإقامة النظم الغذائية المرنة. إن العوامل التي تؤثر على النظام الغذائي تشمل مرونة هيكل الاقتصاد الغذائي ككل، فضلا عن مكوناته مثل الإنتاج الزراعي، والتكنولوجيا، وتنويع الصناعات الغذائية والأسواق والاستهلاك.

أما المسار الثاني يقوم على الخيارات التي تقدم الدعم للفئات الضعيفة، كما ويقدم تحليل مواطن الضعف وسيلة لفهم ديناميات الأمن الغذائي، داعيا إلى الاهتمام الواضح للمخاطر وخيارات تذليلها[21].

ويهدف كلا المسارين إلى أن يعزز كل منهما الآخر، وإن التفاعل الإيجابي بينهما يجب أن يعزز مسار الانتعاش. على سبيل المثال، إن إدارة المخاطر يتجاوز مساعدة المتضررين من صدمة معينة في تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة لهم، ليتيح بدلا لذلك مجموعة من الخيارات لمعالجة الأمن الغذائي على المدى الطويل من خلال الزراعة المستدامة والتنمية الريفية التي تهدف إلى منع أو تخفيف المخاطر.

واستنادا إلى المسار المزدوج للإطار المفاهيمي لمنظمة الفاو، فيما يلي أهم المبادئ التي تقوم عليها الاستراتيجية العامة للمنظمة [22] وهي:

- **التركيز على الأمن الغذائي:** التأكد من أن أهداف الأمن الغذائي قد أدرجت في استراتيجيات الحد من الفقر على الصعيد الوطني والتي تعتبر أثارها على المستوى الوطني والأسري والفردي مهمّاً ويكون التركيز بشكل خاص على تخفيض الجوع والفقر المدقع.
- **تعزيز قاعدة واسعة للزراعة المستدامة والنمو الريفي:** تعزيز التنمية الزراعية المستدامة اجتماعيا وبيئيا باعتبارها حجر الزاوية للنمو الاقتصادي.
- **معالجة المجال الريفي بأكمله:** البحث الى ما هو أبعد من الزراعة لإيجاد فرص خارج الدخل الزراعي.
- **معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي:** تعزيز ليس فقط نمو الإنتاج فحسب، ولكن أيضا الحصول على الموارد، وحيازة الأراضي، والعودة إلى العمل والتعليم.
- **معالجة الأبعاد الحضرية من انعدام الأمن الغذائي:** تناول العوامل الفريدة وراء زيادة الفقر في المناطق الحضرية وتحسين الأمن الغذائي من حيث توافره والحصول عليه، وتطوير السوق، وإدارة الموارد الطبيعية والوصول إلى الخدمات الأساسية.
- **معالجة القضايا المتشعبة**: مع مراعاة القضايا والسياسات الوطنية والدولية التي تؤثر على تنفيذها. وتشمل هذه إصلاح القطاع العام واللامركزية والسلام والأمن والتجارة وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية.
- **تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في الحوار المؤدي الى صياغة استراتيجيات وطنية:** لضمان توافق واسع حول القضايا والأهداف والحلول.

وبالتالي، فإن المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي من وحي أولويات منظمة الإغذية والزراعة الفاو/FAO يقتضي إتخاذ تدابير محلية متماسكة وبذل جهود دولية تستكمل تلك التدابير وتعززها، وتتمثل فيما يلي[23]:

1- أهمية وجود مناخ وبيئة ملائمة سياسيا وإقتصاديا وأجتماعيا تعزز فرص ترسيخ السلام الدائم، بإعتبار ذلك أفضل طريقة لتحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام.

وهكذا، تبرز ضرورة تبني سياسات تتجنب الصراعات وتسعى الى حل الخلافات بالطرق السلمية من أجل خلق بيئة ومناخ مستقر يحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويتيح للجميع المشاركة المتكافئة في اتخاذ تدابير وأجراءات تنعكس على أمنهم الغذائي.

2- أهمية وجود سياسات كفوءة تهدف الى القضاء على الفقر وتؤدي الى تخفيض والتخلص من مظاهر عدم المساواة، والسعي الى توفير الفرص المادية والإقتصادية لجميع الناس التي تعزز من قدرتهم في الحصول ضمن جميع الاوقات على أغذية كافية.

وهكذا، ينبغي ان يكون القضاء على الفقر بين شريحة الفقراء لكل من المدينة والريف وتحقيق "الأمن الغذائي" لكافة الناس تقع في أعلى أولويات صناع السياسة والقرار. وبالتالي، العمل على توفير فرص عمل مُجزية وتسهيل الوصول المتكافئ لمصادر الإنتاج كالأراضي والقروض من أجل رفع مداخيل الفقراء.

3- أهمية تحقيق التنمية في الريف وتعزيز الثروة الزراعية والحيوانية، بإعتبارها تُتيح اللوازم الغذائية الكافية والممكن الإعتماد عليها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وما يرافق ذلك من أهمية التصدي للتصحر والقضاء على الأفات.

وهكذا، تبرز ضرورة إتباع أساليب وتقنيات كفوءة تحقق ناتج غذائي مستدام ومتزايد، وكذلك الإهتمام بتخفيض الهدر والخسائر والتصدي للآفات والمحافظة على البيئة وموارد الطبيعة.

4- ضرورة إهتمام السياسات بالإرتقاء بالبُنى التحتية سيما خطوط النقل وكذلك إعتماد سياسات تُسهّل وصول ونفاذ الغذاء الى الاسواق لتحقيق الأمن الغذائي.

وهكذا، تتجلى ضرورة إقامة شبكة كفوءة للنقل والتسويق، سيما في الدول النامية تُسهل إنشاء روابط على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية تعزز قطاع التجارة. مع الإلتفات الى أهمية عدم تعارض السياسات المحلية مع الإتفاقيات التجارية الخارجية الهادفة الى تحقيق الأمن الغذائي.

5- أهمية ان تكون السياسات مؤهلة لتلافي حالات الطوارئ ومتأهبة لمواجهة الكوارث الطبيعية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الإستفادة من التجارب الإقليمية والدولية المتبعة في مثل هذه الظروف، سيما ظروف النزاعات والحروب الأهلية التي ينجم عنها حالات طارئة تتضاعف خلالها الحاجة للمساعدات والمعونات.

6- أهمية وجود سياسات تُشجع الإستثمار في القطاع العام والقطاع الخاص بالشكل الأفضل.

وهكذا، تتجلى في هذا الإطار أهمية تشجيع السياسات العامة بتحقيق التنمية الفعالة للنظم الغذائية، والثروة البشرية والنهوض بالواقع الريفي من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

7- ومع تنفيذ السياسات السابقة تبرز أهمية تفعيل عمليات الرصد والمتابعة والتقييم على كافة المستويات، بُغية تحقيق الأمن الغذائي بشكل مستدام.

وبغية تحقيق ذلك، ينبغي على الحكومات القيام بمراجعة السياسات والاستراتيجيات المحلية بشكل دوري، بغية تحقيق الأمن الغذائي. وتوضيح الأولويات وإتخاذ وإجراء ورصد سير العمل الهادف الى تحقيق "الأمن الغذائي" حسب مراحل زمنية مخطط لها، تبعا للإحتياجات المحلية وتوافر الموارد المتاحة.

المبحث الثاني: انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، الأسباب وسبل العلاج:

عالميا يعيش أكثر من سبعين في المائة من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا في المناطق الريفية. ومن الواضح هو عدم القدرة على الحد من انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير ومستدام من دون تغيير الأوضاع المعيشية في هذه المناطق. والحل يكمن في زيادة الربح الزراعي للمزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة وخلق فرص عمل خارج المزرعة الريفية.

ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان القارة الأفريقية من حوالي مليار شخص إلى ما يقرب من ملياري شخص على مدى السنوات ال 40 المقبلة [الأمم المتحدة، 2004][24]. إن عدد أكبر من السكان يسبب ارتفاع الطلب على الغذاء في القارة الأفريقية. وهو ما يحتم على دول أفريقيا أن تعمل على ضمان تلبية هذا الطلب على الغذاء بشكل يكون فيه العرض أعلى من الحاجة الفعلية للغذاء. وتمثل هذه الحقيقة التحدي الكبير لدول القارة الأفريقية بالنسبة للقرن الحادي والعشرين عبر ضرورة إيجاد وسائل لتلبية الطلب على الأغذية. وسنركز هنا في هذا المبحث على اسباب انعدام الأمن الغذائي في افريقيا وسبل المعالجة التي تتكفل بالوصول الى حالة من وجود الغذاء بوفرة وقدرة حصول الأسر والأفراد عليه بشكل مستدام، وما هو دور الإتحاد الأفريقي في ذلك.

المطلب الأول: أسباب انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا:

إن مظاهر إنعدام الأمن الغذائي تنتشر في العديد من المناطق داخل بلدان القارة الأفريقية، وقد كانت السياسات المتخبطة وإنتشار الفقر وهشاشة القطاع الزراعي ومعوقات الوصول الى الأسواق وآثار العولمة وتفشي الأمراض والعدوى كلها من بين أهم الأسباب التي أدت إنعدام الأمن الغذائي.

1- السياسات المتخبطة

تُعد سوء الإدارة إحدى المشاكل الرئيسة في العديد من البلدان الأفريقية، ومن بين تداعياتها الخطيرة تنعكس على الأمن الغذائي على المدى الطويل. إذ أن مشاكل مثل الفساد والرشوة والمحسوبية يمكن أن تحول بشكل كبير دون قدرة الحكومات على تعزيز جهود التنمية. وقد لوحظ بأن الفساد كان ذو معدلات كبيرة في العديد من البلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، وفقا لمؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للعام 2016، فقد أشار الى أن عشرة دول أفريقية هي من بين الدول العشرين الأكثر فسادا في جميع أنحاء العالم[25].

إن الفساد ومشاكل الحكم الأخرى غالبا ما ترتبط مع الصراعات والنزاعات المتعلقة بالحكم وغالبا ما تترك ظلالها على الجوع والأمن الغذائي، باعتبارها أسباب وأثار على حد سواء. وقد ذكر الباحثان [إيستاش وكواسي] في دراسة أجرياها في [2002] أثبتت هذا التوجه، حيث أضهرت أن مستويات عالية من القصور -بما في ذلك عدم توفر الموارد وإمكانية الوصول اليها- ترتبط مع مؤسسات الحكم الضعيفة[26].

إن ضعف السياسات كان قد أثر سلبا بشكل كبير على الأمن الغذائي في أفريقيا. حيث إن المشكلة تتفاقم أكثر عندما يتم ترك مسألة رسم السياسات وإنشاء الهياكل والمؤسسات على عاتق الأهالي أنفسهم. فعندما لا تكون السياسات شمولية في تصميمها فإنها تميل إلى أن تكون مُعيقة أكثر من كونها تمثل طرقا وفرصا للتعافي وذلك عبر إيجاد حواجز أضافية. وإحدى هذه الطرق على سبيل المثال، هي التنمية غير المتوازنة داخل البلدان عبر تطوير بعض المناطق بشكل تفضيلي لأسباب سياسية على حساب الآخرين. وكذلك مثل السياسات التي تشجع المنافسة الاحتكارية للصناعات على نطاق واسع بما يضر الصناعات المنزلية والصغيرة. وهكذا، عندما نفشل في توفير شبكات الأمان للفئات الضعيفة، سوف نحكم عليهم بالدمار[27].

2- الفقر:

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أحدث تقديراتها الى معاناة 233 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الجوع وسوء التغذية بين عامي 2014-2016. ويعيش في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية أكثر من واحد من كل أربعة أشخاص ما زالوا يعانون سوء التغذية، وهي أعلى نسبة انتشار من أي منطقة في العالم. مع ذلك، فقد انخفض معدل انتشار سوء التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 33.2% في 1990-1992 الى 23.2% في 2014-2016[28].

وكذلك، فقد أشارت بيانات البنك الدولي في عام 2012 بأن 501 مليون نسمة، أو 47% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيشون على 1.90 دولار أو أقل في اليوم الواحد، وهو عامل رئيسي في التسبب في انتشار الجوع. [البنك الدولي، بيانات عن الفقر والإنصاف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى].[29]

السبب الجذري لانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية هو عدم قدرة الناس في الحصول على الغذاء بسبب الفقر. وفي حين تمكنت العديد من دول العالم ان تحقق تقدما كبيرا نحو تخفيف حدة الفقر، إلّا أن أفريقيا، ولا سيما جنوب الصحراء الافريقة الكبرى، ما تزال متخلفة. كما وتشير التوقعات إلى أنه سيكون هناك زيادة في هذا الاتجاه ما لم يتم اتخاذ تدابير وقائية. وقد ساهمت عوامل كثيرة في تفشي الفقر والجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما في ذلك ارتفاع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراعات، وسوء الإدارة الحكم، والعوامل البيئية مثل الجفاف المتكرر وتغير المناخ، وكذلك النمو السكاني. وقد ساء الأمن الغذائي في القارة منذ عام 1970 وظلت نسبة مهمة من السكان يعانون من سوء التغذية حتى الآن.[30]

الفقر له آثار خطيرة على الأمن الغذائي والتغذية. فهو يساهم في ردائة الإنتاجية الزراعية، وكثير من المزارعين الأفارقة لا يستطيعون شراء المدخلات مثل الأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة، التي من شأنها أن تساعد على زيادة وتحسين الإنتاجية.

بالإضافة إلى ذلك، ويقلل الفقر من قدرة المستهلكين الفقراء على شراء المواد الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة صحية ومنتجة. وبالتالي، فقد انخفض نصيب الفرد من استهلاك الغذاء في الواقع في السنوات الأخيرة في بعض المناطق الأفريقية[31].

3- هشاشة القطاع الإقتصادي وإنكشافه عالميا

العولمة مفهوم يتيح للبلدان الاستفادة من تدفقات رأس المال، وانتقال التكنولوجيا، وواردات أرخص وأسواق للتصدير أكبر على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن تأثير العولمة على أي بلد ما يعتمد على مستوى البلاد للتنمية الاقتصادية والبُنى الموجودة اثناء مرحلة التنفيذ، ومدى مرونة اقتصادها. ان للعولمة ثلاثة أبعاد، يشير أولها إلى مضاعفة وتقوية الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب والمنظمات والدول على مستوى العالم. البعد الثاني هو التوجه نحو التطبيق الشامل للممارسات الاقتصادية والمؤسسية والقانونية والسياسية والثقافية. البعد الثالث هو ظهور تداعيات غير مباشرة هائلة من خلال سلوك الأفراد والمجتمعات على بقية العالم. وبسبب العلاقة المتبادلة بين الأبعاد الثلاثة، لا بد من ربط السياسات الموضوعة في بلد ما لكي تتماهى آثارها مع باقي الابعاد. مع العولمة يأتي تحرير الأسواق. ان تهديد الأمن الغذائي الناجم عن العولمة يرجع إلى إغراق البلدان النامية بالمنتجات المدعومة بشكل كبير من الصناعات الأصلية القادمة للمنافسة من قبل المنتجين في البلدان النامية والمتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم ترحيل معظم الأرباح من قبل الشركات العابرة للحدود الوطنية وهو ما يؤدي إلى تقليل احتمالات الحد من الفقر بالمقارنة مع العمالة المباشرة وحدها. كما انه في معظم الحالات، يكون الدفع منخفض لأن السياسات الوطنية لا تحمي العامل[32].

4- تخلف القطاع الزراعي

يمثل القطاع الزراعي المتخلف في افريقيا تحديا رئيسيا لعملية تحقيق الأمن الغذائي، حيث يتصف القطاع الزراعي لدى العديد من دول افريقيا بالاتكال على الطرق الأولية في الزراعة، كما إن خصوبة التربة منخفضة، وكذلك يتم استخدام الحد الأدنى من المستلزمات الزراعية الخارجية، وهناك التدهور البيئي، واستمرار حصول خسارة كبيرة في المحاصيل الغذائية قبل وبعد الحصاد على حد سواء، وتحقق الحد الأدنى من القيمة المضافة وتمايز المنتجات، وعدم كفاية تخزين المواد الغذائية بما يؤدي إلى تذبذب كبير في أسعار السلع الأساسية. ومن الملاحظ هو زراعة خمسة وتسعين في المئة من الأغذية في جنوب الصحراء الكبرى الافريقية تحت الأمطار[33]. وبالتالي فإن إنتاج الغذاء عرضة للظروف المناخية المعاكسة.

وتعتمد الاقتصادات الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى اعتمادا كبيرا على الزراعة؛ وكانت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 12.7٪ في عام 2009، ووفرت فرص عمل لأكثر من 60٪ من القوى العاملة[34].

Sectoral share of GDP in Sub-Saharan Africa,

	2005	2006	2007	2008	2009
Agriculture	16.9	16.4	15.4	12.4	12.7
Industry [incl. Mining and Manufacturing]	31.4	31.9	32.4	32.5	30.6
Manufacturing	*13.1*	*12.6*	*14.0*	*13.6*	*12.9*
Services	51.7	51.8	52.3	55.1	56.6

Source: Based on World Bank World Development Indicators 2010 Database

ويُظهر الجدول السابق وجود تراجع في حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى ذلك الى أسباب عدة، منها قلة في إستخدام المستلزمات الزراعية بما في ذلك الأسمدة، والبذور، واعتماد التكنولوجيا. حيث ان الشروع في استخدام الأسمدة مرهون بتحرير سياسات السوق والتجارة إذ أن أسعار السلع الأساسية يزداد نسبيا مع أسعار الأسمدة، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، ومحدودية الانتاج، وقيود الفقر والسيولة النقدية التي تحد من قدرة المزارعين على شراء الأسمدة وغيرها من المستلزمات. إن استمرار تدهور التربة يؤدي إلى الانخفاض في إنتاجية المَزارع. بعض أسباب نضوب خصوبة التربة في أفريقيا يشتمل على محدودية تبني سبل استخدام الاسمدة وتدابير حماية التربة والمياه، وطول مدة البور -إراحة الأرض-، والتوسع في الإنتاج الزراعي في المناطق الهشة، وإزالة الغطاء النباتي بسبب الإفراط في الرعي وقطع الأشجار والتنمية والاستخدام المنزلي. وتشمل الأسباب الأخرى على النمو السكاني السريع، ومحدودية فرص الحصول على المساعدة التقنية المتعلقة بالزراعة، والافتقار إلى المعرفة حول ممارسات إدارة خصوبة التربة بشكل فعال مما يؤدي إلى الزيادة في حجم الأراضي غير المؤاتية. كما ويتم فقدان قدر كبير من المواد الغذائية من خلال خسائر قبل وما بعد الحصاد. إذ يجعل المناخ الاستوائي الأغذية المنتجة في هذه المناطق عرضة للآفات والأمراض، وان سوء النقل والتخزين ستزيد أيضا من خسائر ما بعد الحصاد[35].

5- معوقات الوصول للأسواق

الوصول إلى الأسواق هو العائق المهم الثاني أمام أصحاب المزارع الصغيرة للتغلب عليه فالمشكلة متشعبة وتتمثل بضعف البنية التحتية ووجود المعوقات في الوصول الى السوق، ونقص المعلومات، والافتقار الى مؤسسات الدعم وتبني سياسات سيئة. كما ان ضعف البنية التحتية يحد من ارباح المزارعين على منتجاتهم عبر زيادة تكلفة النقل، وبالتالي تعمل أيضا بمثابة عائق للنفاذ الى السوق. أما العوائق الاخرى فتشتمل على معايير السوق، كمحدودية المعلومات، ومتطلبات باهضة لرؤس الأموال من اجل

الاستثمارات، قلة التمايز بين المنتجات، والسياسات العرجاء. وهكذا فإن معظم المنتجات الزراعية تباع في السوق المحلي على مستوى القرية، ويسارع المستهلكون للتمييز ضد المنتجات التي هي أدنى نسبيا، وبالتالي ومع الوقت، يتكيف المزارعون على زراعة فقط المنتجات التي تمتلك فرصة ان تباع. هذه العملية موضوعية للغاية وتم العمل بها تقليديا. غير ان نفس المزارع عندما يريد بيع تلك المنتجات إلى الأسواق الراقية، فإن تلك المعايير الموضوعية غير فعالة. فالمزارع مضطر الى تلبية معايير موضوعية مثل الحجم والكمية والنوعية. كما ان التنوع الشديد يحتم على المزارع التعرف على معايير السوق قبل الإنتاج. ومع ذلك، فإن الأسواق ليست ثابتة. فالكميات المطلوبة تختلف وأحيانا حتى المعايير. وهو ما يزيد مخاطر المزارعين. وبصرف النظر عن حقيقة أن المعايير في ذاتها توجد ضواغط على كميات المحصول الممكن أنتاجها، فإن المعايير كذلك تشكل ضاغطا بشأن ماهية المحصول الممكن انتاجه. وأخيرا، فإن تكاليف التصدير العالية تحد من فرصة وصول المزارعين إلى الأسواق الدولية[36]. وهكذا، فمن أجل تلبية المعايير هناك حاجة للحصول على معلومات ورأس المال والتكنولوجيا والخبرة، وأن صغار المزارعين ليس لديهم القدرة على تلبية هذه المتطلبات من دون مساعدة خارجية.

6- الأمراض والعدوى

تتواصل معاناة القارة الأفريقية جراء انتشار الأوبئة والأمراض الإنتقالية. إذ إن أمراض مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا تخفض فقط من ساعات الرجال المتاحة للزراعة واكتساب القوت اللازم لمعيشة الأسر، وإنما يزيد من عبء الأسرة في الحصول على الغذاء أيضا. وفي هذا الصدد، يعد الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو السبب الرئيسي لوفيات الشباب وضعفهم. إذ تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [FAO] أنه مع حلول عام 2020 سوف يتمكن الفيروس من ان يردي بحياة 20 في المئة أو أكثر من الشباب العاملين في قطاع الزراعة في كثير من بلدان الجنوب الأفريقي. حيث أن أكثر من ثلثي مجموع سكان البلدان الـ 25 الأكثر تضررا يقطنون في المناطق الريفية، وهو ما يؤثر على الإنتاج الزراعي وكذلك المزارع ومستلزمات العمال المحلية. إن نقص الموارد أيضا سوف يُعقد ويُصعب الأمور على الأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية من أجل تعزيز صحتهم وتقوية بنيتهم الجسدية عبر شراء المزيد من الأطعمة المغذية والمتنوعة. وهكذا، يتفاقم تأثير سوء التغذية على الأمن الغذائي بمعرفة حقيقة أن الأفراد المتضررين من المرض والعدوى، تكون متطلباتهم الغذائية أكبر[37].

ويشار الى ان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كان قد تسبب في العام 2010 بمقتل 1.8 مليون نسمة حول العالم، 1.3 مليون منهم كانوا يستقرون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في الحقيقة تم إحراز تقدما كبيرا في تطوير العلاج المنقذ لأرواح المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن 33.3 مليون شخص في حاجة للعلاج على مستوى العالم، وإن ما يقترب من 65% منهم يعيشون في أفريقيا[38].

النقطة الحاسمة هي أن الفيروس في أفريقيا يميل إلى ان يردي بحياة أكثر الأعضاء المنتجين في المجتمع، ممن لا يتم استبدالهم بسهولة مثل المدرسين والموظفين في مجال الصحة وباقي قطاعات الخدمة المدنية[39]. كما ان الشيء الخطير في هذا التناقص السكاني أنه يحدث في الطبقة العمرية الوسطى العاملة والمسؤولة عن دخل العائلات والانفاق على الطبقات العمرية الصغرى، الأطفال، وكذلك كبار السن. وبالتالي فان الهرم السكاني الذي تكون قاعدته العريضة الأطفال، ومنتصفه الطبقة التي تعيل، ورأسه كبار العمر، سيتحول الى شكل مستطيل قائم تكون الطبقة الوسطى فيه مسؤولة عن اعالة قاعدته ورأسه مما سوف يزيد من الفقر والمشكلات الاجتماعية وغير ذلك.[40]

المطلب الثاني: سبل العلاج:

إن الحل في تحقيق الأمن الغذائي لأفريقيا يكمن في زيادة توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه وكفايته للجميع. إن انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا يرتبط مباشرة مع الفقر، ولكن من الضروري ليس التخفيف من حدة الفقر فحسب، وإنما أيضا خلق الثروة للسكان المستهدفين. المفتاح يكمن في النية الصادقة المتبادلة من قبل المسؤولين والمهتمين على تعددهم لضمان أن كل ما يجري هو لغرض وحيد وهو نفع السكان.

وهنا تم إقتراح سبعة استراتيجيات والتي إذا نُفذت معا ستتزايد الاحتمالات بقدر كبير في تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا، وهي:

1- التدخلات التغذوية

سوء التغذية له آثار مدمرة على أية مجموعة من السكان. لأنه يزيد من معدل الوفيات والإصابة بالأمراض، ويقلل من قدرات الأطفال المعرفية ويقلل من تحصيلهم العلمي، ويقلل من إنتاجية العمال ويقلل من جودة الحياة لجميع الذين يعانون سوء التغذية. ولذلك فقد تم طرح مقترح مضافا إلى الاستثمار في التدخلات قصيرة الأمد، والتي هي حيوية، ولكن ينبغي للبلدان الأفريقية زيادة استثماراتها في التدخلات ذات المدى الطويل مثل التنويع الغذائي، الاكتفاء الغذائي والتقوية البيولوجية. إذ أن التدخلات قصيرة الأمد ذات تكاليف منخفضة نسبيا، وتتمتع باحتمالية أكبر في الوصول إلى الفقراء الذين هم عرضة لانعدام الأمن الغذائي، وتحقيق نتائج مستدامة. كما ان التنويع الغذائي ما يزال أفضل وسيلة لتوفير الوجبات الغذائية المغذية لاستدامة أية مجموعة من السكان. ومن الممكن الحصول على المزيج المناسب من المواد الغذائية لتخفيف سوء التغذية من تلك التي يتم إنتاجها محليا. ويزداد احتمال القيام بذلك مع إزدياد المواد الغذائية المنتجة محليا. وهكذا فتحتاج أفريقيا إلى زيادة إنتاجها من المنتجات الحيوانية والفواكه والبقول والخضار. كما إن زيادة الإنتاج سيجعل توافر الأطعمة بأسعار معقولة للفقراء الى حد ما ويزيد من قدراتهم على تناول البروتين والفيتامينات والمعادن. ويبدو ان إحدى الطرائق المضمونة هي إعادة النظر في زراعة الفواكه والخضروات التقليدية عبر تكييفها مع الظروف البيئية السائدة. إن إنتاجها لمرة واحدة، يُبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع فقدان ما بعد الحصاد. وبالإضافة إلى ذلك، يجدر ببلدان شرق ووسط أفريقيا ان تزيد من إنتاجها للدرنيات والجذور وذلك للحد من الاعتماد على الحبوب، إذ أن ذلك يقلل من

خطر تلف المحاصيل خلال فترات الجفاف حيث أن الدرنات أكثر تحملا للجفاف نسبيا. إذ يجب أن يكون ما يكفي من الغذاء لأفريقيا، كما أن إنتاج المزيد من الغذاء يجب ان لا يكون فقط من حيث الكمية ولكن أيضا بشكل متنوع [41].

2- تسهيل النفاذ إلى الأسواق

هناك حاجة لإزالة الحواجز أمام التجارة. ان تركيز معظم الحكومات الإفريقية يقوم على فتح الأسواق على أمل أن تتعزز فائدة شعوبهم. وقد بينت بعض الدراسات بأن المكاسب المتوقعة من تحرير التجارة العالمية تميل إلى أن تكون أقل لصالح أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن مكاسب الدخل من تحرير التجارة سوف تذهب إلى البلدان التي تمتلك ميزة تنافسية في الأسواق المعنية. ربما حان الوقت أن يقوم الأفارقة بالإنتاج من أجل الأفارقة داخل القارة والمهجر، وزيادة التداول بين دول الجنوب، وتوحيد جهودهم من أجل المنفعة المتبادلة. وهكذا، سوف تتمكن دول افريقيا من تحقيق سيطرة أكبر على السوق اذا تصرفت بشكل متحد[42].

3- تعزيز الفرص خارج المزارع في الريف

إن الفرص خارج المزارع في الريف سوف توفر فرص لكل من المعدمين والريفيين الفقراء عندما يصبح القطاع الزراعي أكثر كفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تحد الفرص خارج المزارع من معدلات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية. إن وجود الفرص سيقلل من عدد المزارعين غير المتحمسين الذي تولوا مهام الزراعة فقط لأنهم لا يمتلكون خيارات أخرى، وهذا ما يمهد الطريق لزراعة أكثر كفاءة. بعض الفرص التي يمكن للبلدان الأفريقية أن تعتمدها تشمل الصناعات الصغيرة التي تعالج المحاصيل الغذائية، وتزيد من قيمتها المضافة وتعزز حياة الريف من خلال استخدام تقنيات تحافظ عليه، وكذلك إنتاج آلات التصنيع على نطاق صغير، وأيضا تقديم القروض، وكذلك التسهيلات السوقية. ويمكن أن تشمل أنشطة محددة في إنتاج سلع ذات صلاحية بقاء طويلة والتي من شأنها أن تتيح فرصة تسويقها في الأسواق البعيدة. هذه المنتجات قد تتراوح من منتجات الألبان مثل الزبدة والجبن والسمن، إلى مرحلة ما قبل تجهيزها وتعبئتها مثل قطف الخضروات كالجزر والبازلاء لسكان المناطق الحضرية. وأيضا إلى الفواكه والخضروات المجففة. وكذلك يمكن إنتاج المنتجات الأكثر تعقيدا، فهي نسبيا سهلة من الناحية التقنية لإنتاج المنتجات، مثل النشأ والزيوت النباتية. ومن أجل ان يكون ذلك قابلا للتحقيق هناك حاجة للتعاون بين الأطراف المعنيين المتعددين[43].

4- بناء القدرات

يجب أن تركز أفريقيا على التعليم والبحث والتطوير والحصول على رأس المال وتطوير البنية التحتية. وتوجد حاجة ملحة لاتخاذ تدابير لتسهيل التعليم الابتدائي المجاني في جميع أنحاء أفريقيا. التعليم لا يمنح الشخص القدرة على القراءة وبالتالي يكون متعلم، لكنه يتيح للشخص التواصل أيضا. كأحدى طرق التدخل في تحقيق الأمن الغذائي، يجب على التعليم ان يتجاوز مستوى القراءة والكتابة ليصل إلى مستوى نقل المعرفة. إن الفقراء يمتلكون الفكرة عما يمكن أن يكون في صالحهم وما يحتاجون إليه. وبما أنه من المفترض أن يكونوا هم المستفيد الأول من السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي، إذا، سيكون من الحكمة الاستماع اليهم على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم سوف يتيح سبل العمل خارج المزرعة، وبالتالي سيعمل كشبكة أمان. وهكذا، يبد بإن الوقت قد حان ليلعب الأفارقة دورا نشطا في مجال البحث والتطوير في المسائل التي تؤثر على طبيعة حياتهم. ويشمل ذلك حفظ الأغذية على مستوى القرية، توفير سبل الطب البديل لتعُم الصحة بأسعار معقولة للشعوب الأفريقية، ونشر إرشادات زراعية أكثر فاعلية، والتثقيف على خيارات تحسين خصوبة التربة، وعلى أفضل مناهج إدارة النظم الزراعية المختلفة، واستراتيجيات التسويق التي من شأنها أن تخدم المزارعين بشكل أفضل. كما ويجب توخي الحذر عند تعديل التكنولوجيا المتاحة لكي تتناسب مع البيئة المجتمعية وليس العكس. ومن بين الفوائد التي يمكن تحقيقها في جميع المجالات، يجب أن يحتل تطوير البنية التحتية أولوية عالية[44].

5- الإدارة الرشيدة

يمكن القول أن جميع التدخلات المذكورة أعلاه هي جزء من الحكم الرشيد، والتركيز بشكل خاص في الحاجة إلى الحكم الرشيد. إذ لا يمكن لجميع هذه الأساليب المذكورة أعلاه أن تعمل سوى في بيئة سلمية وخالية من الفساد. جزء من الحكم الرشيد هو توفير شبكات الأمان للفئات الضعيفة. كما يجب أن يتم توفيرها للأقليات وان تكون مشمولة في صنع القرار. **هناك حاجة إلى الفصل بين المصالح السياسية والاحتياجات الأساسية للأمة**. في أكثر الأحيان فإن الإجراءات الأمنية الغذائية المستدامة هي استراتيجيات طويلة الأمد، وتحتاج إلى الحماية من المصالح السياسية المتقلبة للقادة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن مصلحة الجميع أن يكون التعامل مع القضايا المطروحة من دون تدخل سياسي من قبل الحكومات والجهات المانحة على حد سواء[45].

إن السلام والأمن الغائبين في كثير من البلدان الأفريقية على المدى الطويل ذي أهمية حرجة على التنمية وتحقيق الأمن الغذائي. وبالإضافة الى ضرورة توفير ذلك، يجب أن يترافق مع ترشيد الأطر السياسية والقانونية حيث ستساعد على تحقيق التنمية عن طريق إيجاد مؤسسات قوية والمشاركة المجتمعية والتمكين والمساواة والعدالة الاجتماعية، ومساءلة الحكومة بإعتبارها الشروط المسبقة لنجاح استراتيجيات التنمية الزراعية. وكذلك، فإن منظمات المزارعين المحلية والإقليمية هي عنصر أساسي، على سبيل المثال، يتم ذلك عبر تسهيل التواصل وتبادل المعلومات، وتشجيع اعتماد الأساليب والتقنيات المناسبة. كما ان الحكم الرشيد يمكن أن يمنع النزاع ويسمح بتحقيق الأهداف التي تشتمل عليها استراتيجيات التنمية المناسبة، بما في ذلك دعم القطاع الزراعي القوي. تعتمد جميع الدول على الحكم الرشيد للتنمية الزراعية المستدامة، ولكن مختلف البلدان تتخذ تدابير مختلفة لضمان الإدارة الرشيدة، وفقا لظروف كل بلد على حدة[46].

المطلب الثالث: دور الاتحاد الأفريقي في تحقيق الأمن الغذائي في القارة الأفريقية

تبقى الزراعة والأمن الغذائي أحد أضمن السبل التي من خلالها يمكن لأفريقيا القضاء تماما على الفقر المدقع. وفي واقع الأمر، يبدو بأن وضع الأمن الغذائي في أفريقيا كان قد تدهور على مدى السنوات ال 50 الماضية بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم.

وقد إعتمد الاتحاد الأفريقي مبادرات عدة بهدف تعزيز تنمية القطاع الزراعي في القارة. وعلى وجه الخصوص، فقد أثبت اعتماد برنامج تنمية الزراعة الافريقية الشاملة [CAADP] في قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي التزام قيادات القارة بالسعي للقضاء على الجوع وسوء التغذية من خلال الزراعة، وبالتالي وضع أفريقيا على الطريق الصحيح نحو النمو والتنمية المستدامة. إن الهدف العام من برنامج التنمية الشاملة [CAADP] يتمثل بـ "مساعدة البلدان الأفريقية في الوصول إلى مسار أعلى من النمو الاقتصادي عبر التنمية التي ترتكز على الزراعة، والتي تسعى للقضاء على الجوع، وتقلل من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتتيح التوسع في الصادرات". وفي إطار هذه المبادرة، فقد التزم القادة الأفارقة بزيادة الاستثمار العام في الزراعة بنسبة 10 في المائة من ميزانياتهم الوطنية فضلا عن رفع الإنتاجية الزراعية بنسبة 6 في المائة، وذلك لاجل خلق الثروة التي تحتاجها المجتمعات والأسر الريفية في أفريقيا وتحقيق الازدهار. ولتحقيق هذا الهدف، فإن تدخلات برنامج التنمية الشاملة تستند على أربع ركائز أساسية لتحقيق نتائج قابلة للقياس[47].

1- توسيع المنطقة الخاضعة للإدارة المستدامة للأراضي والنظم الموثوقة للتحكم في المياه.
2- تحسين البنية التحتية الريفية والقدرات المتعلقة بالتجارة للوصول إلى الأسواق.
3- زيادة الإمدادات الغذائية، والحد من الجوع، وتحسين الاستجابات للأزمات الغذائية الطارئة.
4- تحسين البحوث الزراعية ونشر التكنولوجيا واعتمادها.

وقد ساهم برنامج تنمية الزراعة الأفريقية الشاملة [CAADP] بتوفير الحوافز للسياسات الزراعية الهادفة. وقد سُجل أيضا تحسنا ملحوظا وتقدما في التنسيق بين الجهات المانحة مع الأولويات الوطنية. ففي بلدان عدة، تم تخصيص موارد إضافية للبرامج الهادفة التي لديها قدرة أكبر على توليد عائدات هذه الاستثمارات. وقد زاد التعاون الإقليمي نتيجة لتبني برنامج التنمية الشاملة [CAADP][48].

ويتم تنفيذ برنامج التنمية الشاملة [CAADP] في مفوضية الاتحاد الأفريقي [AUC]، من خلال دائرة الإقتصاد الريفي والزراعة [DREA]، التي أنشئت بهدف تعزيز التنمية الزراعية والريفية. وهي تسعى أيضا لدعم المؤسسات الأفريقية في تعزيز الأمن الغذائي للافارقة، بالاضافة الى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين سبل المعيشة للسكان، وكذلك دعم إدارة الموارد البيئية والطبيعية والتكيف مع تغير المناخ[49].

إن إطار برنامج تنمية الزراعة الأفريقية الشاملة [CAADP] يوفر أساسا لصياغة استجابة مفوضية الاتحاد الأفريقي [AUC] ودائرة الإقتصاد الريفي والزراعة [DREA] لمعالجة التحديات الرئيسية في إدارة أفريقيا الزراعية والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية. وكذلك فإن إطار البرنامج الشامل يتيح لمفوضية الاتحاد الأفريقي [AUC] ودائرة الإقتصاد الريفي والزراعة [DREA] فرصة معالجة القضايا التنموية بطريقة شاملة ومتكاملة ومترابطة، مثل التكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة وتطوير ونقل التكنولوجيا، وتعزيز وتمكين الجمعيات والرعاة المزارعين[50].

وهكذا، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي [AUC] ودائرة الإقتصاد الريفي والزراعة [DREA] تلعبان دورا حاسما في تطوير وتحسين إدارة الموارد البيئية والطبيعية، بما في ذلك تطوير استجابات عواقب تغير المناخ والتصحر، وتطوير القطاع الزراعي والأمن الغذائي من خلال برنامج التنمية الشاملة [CAADP] لتحقيق أهداف الاتحاد الافريقي لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة [51].

وبالتالي، يتجلى دور الإتحاد الأفريقي في الدفع نحو تحقيق الأمن الغذائي في عموم القارة عبر تقديم القادة والزعماء الأفارقة التزامهم بتفيذ البرامج الهادفة الى تعزيز قدرة القارة الأفريقية في الوصول الى إطعام نفسها بشكل فعال والحد من وفيات الأطفال الناجمة عن الجوع وسوء التغذية.

الخاتمة

وفي الختام يجدر الإقرار بإن الأمن الغذائي هو ظاهرة متعددة الأبعاد. ويبدو بأن العمل السياسي الوطني والدولي يستلزم تحديد مكامن العجز الحقيقي التي يمكن أن تكون أساسا لتحديد الأهداف، وهذا ما يتطلب اعتماد، مؤشرات مبسطة وموحدة لتحليل السياسات.

ومع ذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن ما يزال مرتفعا وغير مقبول، ومازال القضاء على الجوع يشكل تحديا عالمياً كبيرا. إذ تشير آخر تقديرات منظمة التغذية والزراعة [فاو] التابعة للأمم المتحدة إلى أن 795 مليون شخص وهو مايقدر بـ -واحد من كل تسعة اشخاص من سكان العالم- يعانون من نقص التغذية المزمن في الاعوام 2014-2015، مع عدم كفاية الغذاء لحياة نشطة وصحية، ويمثل هذا الرقم انخفاضا بنسبة تربو على 216 مليون شخص أو ما نسبته 21.4% بالمقارنة مع تقديرات إنعدام الأمن الغذائي للأعوام 1990-1992.[52]

إن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هما نتيجة لتفاعل عوامل معقدة. حيث ان الجوع يحرم الناس من الطاقة والمهارة للعمل المثمر وهما أثمن الموارد التي يمتلكها الناس. وكذلك فإن الاضطرابات المدنية و الصراع والكوارث الطبيعية والأحداث المناخية المتطرفة والأزمات الاقتصادية كلها تعقد من الجهود الرامية إلى التعامل بفعالية مع الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وهكذا تبرز ضرورة التصدي لظاهرة إنعدام الأمن الغذائي عبر ضمان توافر والحصول على الغذاء بشكل مضمون ومستقر، وذلك في سبيل تحقيق تقدم كبير نحو تحسين الأمن الغذائي.

وكما إن الحفاظ على النمو الاقتصادي ضروري لتحقيق التقدم في الجهود المبذولة لتخفيض الفقر والجوع وسوء التغذية. غير أنه ليس كافيا بشكل منفرد. إذ أن التنمية الشاملة -التي تتيح الفرص لذوي الحيازات الهزيلة والمهارات الضعيفة- كفيلة بتحسين الدخل وسبل العيش للفقراء، وفعالة في محاربة الجوع وسوء التغذية. حيث ان السكان الريفيين يشكلون نسبة عالية من الجياع والذين يعانون سوء التغذية في البلدان النامية، وإن الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية التي ترتكز على الزراعة في القطاع الريفي يمكن أن تكون عنصرا هاما من استراتيجية تعزيز التنمية الشاملة و تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

وعند مناقشتنا للأمن الغذائي في أفريقيا، فأن تعدد المصادر المتاحة التي تعالج هذا الموضوع، يدل على تعدد الأطراف المهتمة والمعنية بقضية الأمن الغذائي في أفريقيا. ومن أجل أن يصبح حقيقة واقعة، ينبغي أن نشير الى إن تحسين إنتاجية الموارد التي تمتلكها أسر المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة هو في معظم الأحوال عنصرا مهما في تحقيق التنمية الأفريقية الشاملة وله آثار واسعة النطاق لحياة فقراء الريف والاقتصاد الريفي بشكل عام.

كما إن السياسات الرامية إلى تعزيز الزراعة الإنتاجية وزيادة توافر الغذاء، خصوصا التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة، يمكن لها ان تحقق تخفيض الجوع حيث الفقر واسع الانتشار. ولاسيما عند إقترانها بالبرامج والتدابير الهادفة الى زيادة دخل الأسر الفقيرة في شراء الغذاء، فإنها يمكن أن تكون أكثر إيجابية كي تؤثر وتحفز التنمية الريفية، من خلال خلق الأسواق وفرص العمل النابضة بالحياة، وجعل النمو الاقتصادي العادل ممكناً. وهكذا تبرز ضرورة التأكد من اتباع نهج متماسك يحقق التكامل بين الزراعة والغذاء، الاقتصاد والصحة والبيئة والتعليم وغيرها من القطاعات ذات الصلة.

إن الإلتزام طويل الأجل بدمج الأمن الغذائي والتغذية في برامج السياسات العامة هي السبيل إلى تخفيض الجوع. كما إن المحافظة على قضية الأمن الغذائي والزراعة على أعلى أولويات جدول أعمال التنمية بالنسبة للإتحاد الأفريقي، وإعتماد الإصلاحات الشاملة، وتحسين فرص الاستثمار، أمر بالغ الأهمية لتخفيض التحديات الرئيسية المتمثلة بالفقر وسوء التغذية في عموم أفريقيا.

هوامش البحث:

[1] - Edward Clay. “Food security: concepts and measurement/ Paper for FAO Expert Consultation on Trade and Food Security: Conceptualizing the Linkages/ Chapter 2”. Rome, July 2002. http://tinyurl.com/hrhs5qv

[2] - Franz Heidhues, Achi Atsain, Hezron Nyangito, Martine Padilla, Gérard Ghersi, & Jean-Charles Le Vallée “Development Strategies and Food and Nutrition Security in Africa: An Assessment”. International Food Policy Research Institute. 2004. Page, 38. http://tinyurl.com/z2p67hc

[3] - United Nations. “Report of the World Food Conference”. November 1974. New York. http://tinyurl.com/jaophow

[4] - ODI. “Global hunger and food security after the World Food Summit”. Overseas Development Institute. London, February, 1997. http://tinyurl.com/hhwu93b

[5] - FAO. “World Food Security: a Reappraisal of the Concepts and Approaches”. Rome. 1983. http://tinyurl.com/q4k5rn8

[6] - World Bank. "Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing *Countries".* Washington DC, 1986. http://tinyurl.com/jnarsjp

[7] - The list of threats to human security is long, but most can be considered under seven main headings: economic security, food security, health security, environmental security, personal security, community security, and political security. [UNDP. *Human Development Report 1994.* Oxford University Press. pp 24-25]. http://tinyurl.com/j3n4v43

[8] - Jeab Drèze, & Amartya Sen. "Hunger and Public Action". Oxford Press. http://tinyurl.com/hdtvygc

[9] - FAO. "Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action". World Food Summit 13-17 November 1996. http://tinyurl.com/o8tjbwm. Retrieved 26 October 2013, "Food Security in the United States: Measuring Household Food Security".

[10] - S. Devereux, and S. Maxwell. Food security in sub- Saharan Africa, Intermediate Technology Development Group [ITDG], London, 2001. http://tinyurl.com/z5s23al

[11] - FAO. 2002. *The State of Food Insecurity in the World 2001*. Rome. Economic and Social Development Department. http://tinyurl.com/je3jrne

[12] - Franz Heidhues, Op cit. p 38.

[13] - Gary Bickel, Mark Nord, Cristofer Price, William Hamilton, John Cook. "Guide to Measuring Household Food Security". USDA Food and Nutrition Service, 2000. *Retrieved November 2013*. http://tinyurl.com/zdg5smh

[14] - Food and Agriculture Organization "FAO". "Polcy Brief for Food Security". June 2006, Issue 2. http://tinyurl.com/h6pc7h3

[15] - Mark Nord, Alisha Coleman-Jensen, Margaret Andrews, Steven Carlson. "Household Food Security in the United States 2009: Measuring Food Security". United States Department of Agriculture "USDA". November, 2010. http://tinyurl.com/j6n4dou

[16] – FAO, "World Food Summit". 1996. Op Cit.

[17] FAO. "Rome: Declaration of the world summit on food security." World Summit on Food Security. [2009]. http://tinyurl.com/y8dy3ku

[18] - Food and Agriculture Organization "FAO". "An Introduction to the Basic Concepts of Food Security". Food Security Information for Action Practical Guides. 2008. http://tinyurl.com/pvfae4j

[19] – Ibid.

[20] - Stephen Devereux. "Distinguishing between chronic and transitory food insecurity in emergency needs assessments", Institute of Development Studies [IDS], January 2006, pp2-10. http://tinyurl.com/h9mw5ld

[21] - FAO. "Polcy Brief". June, 2006. Issue 2. http://tinyurl.com/h6pc7h3

[22] - Kostas Stamoulis, Alberto Zezza. "A Conceptual Framework for National Agricultural, Rural Development, and Food Strategies and Policies". The Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2003. P.p34-41. http://tinyurl.com/hqdjn7e

[23] - Rome Declaration on World Food Security. Op cit.

[24] - United Nations "UN", "World Population to 2300". Department of Economic and Social Affairs. New York 2004. http://tinyurl.com/5oyl7

[25] - Transparency International's report. "Corruption Perceptions Index 2016". 25 January 2017. http://tinyurl.com/j68aoc8

[26] - Mark W. Rosegrant, Sarah A. Cline, Weibo Li, Timothy B. Sulser, and Rowena A. Valmonte-Santos. "Looking Ahead. Long-Term prospects for Africa's Agricultural Development and Food Security". Washington, DC. 2005. p,3. http://tinyurl.com/h6pnd3w

[27] - Ibid. p,3.

[28] - Hunger News Categories. "Africa Hunger and Poverty Facts". August 2016. http://tinyurl.com/h8s3lnj

[29] - Ibid.

[30] - Mark W. and others. 2005. Op cit. p, 5.

[31] - V.R. Kiresur, V.P. Melinamani, V.S. Kulkarni, Pushpa Bharati and V.S.Yadav. "Agricultural Productivity, Rural Poverty and Nutritional Security: A Micro Evidence of Inter-Linkages from Karnataka State". Agricultural Economics Research Review. Vol. 23 January-June 2010 pp 29-40. http://tinyurl.com/jjq2a65

[32] - Watkins, Kevin. Fowler, Penny. "Rigged Rules and Double Standards. Trade, Globalization, and the Fight against Poverty". Oxfam International. 2002. p, 23. http://tinyurl.com/j3x382k

[33] - InterAcademy Council Board Meeting. "Realizing the promise and potential of African agriculture". Amsterdam, 2006. http://tinyurl.com/hklt5bg

[34] - United Nations. "Africa Fact Sheet: Main economic indicators". Office of the Special Advisor on Africa. http://tinyurl.com/hgkqacz

[35] - Mylene Kherallah, Christopher L. Delgado, Eleni Zaude Gabre-Madhin, Nicholas Minot, Michael Johnson, "Reforming agricultural markets in Africa". International Food Policy Research Institute [IFPRI]. 2002. http://tinyurl.com/h88hmey

[36] - Franz Heidhues, And others. 2004. Op cit. p 29.

[37] - Mark W. and others. 2005. Op cit. p 3.

[38] - Alexandra E. Kendall, "U.S. Response to the Global Threat of HIV/AIDS: Basic Facts". February 22, 2012. P-5.
[39] - Singer P.W. "AIDS and International Security". Survival Global Politics and Strategy, Volume 44, 2002 - Issue 1. 2002. p.11.
[40] -صحيفة الشرق الأوسط. "حرب أفريقيا الأخرى مع الإيدز". العدد 8439، 5 يناير 2002.
[41] - FAW. "Maximizing the Nutritional Benefits of Food Security interventions in West Africa". Regional Workshop on linkages between nutrition and food. Dakar, May 2011. http://tinyurl.com/zv9a829
[42] - Homi Katrak, Roger Strange, Nigel Grimwade, John Hilary, L. Alan Winter and 14 more. "The WTO and developing countries." New York 2004. http://tinyurl.com/z5wukzs
[43] - Franz Heidhues, and others. Op cit. p29.
[44] - Ibid. p, 32.
[45] - Ibid. p, 33.
[46] - Mark W. and others. 2005. Op cit. p,3.
[47] - African Union. "A United and Strong Africa". About CAADP. http://tinyurl.com/h6stwep
[48] - African Union Commission. "The Comprehensive Africa Agriculture Development Programe". Issue 1. 2012. http://tinyurl.com/h3ue2vm
[49] - Ibid.
[50] - African Union. "A United and Strong Africa".Op cit.
[51] - Ibid.
[52] - [FAO] FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS. "The State of Food Insecurity in the World". Meeting the 2015 international hunger targets: taking stock of uneven progress. Rome, 2015. p 8. http://tinyurl.com/jt7bcsd

مصادر البحث [References]:

Books & Researchers:

1- Franz Heidhues, Achi Atsain, Hezron Nyangito, Martine Padilla, Gérard Ghersi, & Jean-Charles Le Vallée "Development Strategies and Food and Nutrition Security in Africa: An Assessment". International Food Policy Research Institute. 2004. Page, 38 http://tinyurl.com/z2p67hc
2- Gary Bickel, Mark Nord, Cristofer Price, William Hamilton, John Cook. "Guide to Measuring Household Food Security". USDA Food and Nutrition Service. 2000. Retrieved November 2013. http://tinyurl.com/zdg5smh
3- Homi Katrak, Roger Strange, Nigel Grimwade, John Hilary, L. Alan Winter and 14 more. "The WTO and developing countries." New York 2004. http://tinyurl.com/z5wukzs
4- Mark Nord, Alisha Coleman-Jensen, Margaret Andrews, Steven Carlson. "Household Food Security in the United States 2009: Measuring Food Security". United States Department of Agriculture "USDA". November, 2010. http://tinyurl.com/j6n4dou
5- Mylene Kherallah, Christopher L. Delgado, Eleni Zaude Gabre-Madhin, Nicholas Minot, Michael Johnson, "Reforming agricultural markets in Africa". International Food Policy Research Institute [IFPRI]. 2002. http://tinyurl.com/h88hmey
6- Stephen Devereux. "Distinguishing between chronic and transitory food insecurity in emergency needs assessments", Institute of Development Studies [IDS], January 2006. http://tinyurl.com/h9mw5ld
7- Watkins, Kevin. Fowler, Penny. "Rigged Rules and Double Standards. Trade, Globalization, and the Fight against Poverty". Oxfam International. 2002. http://tinyurl.com/j3x382k

Reports:

- **United Nations "UN":**

1- "UN". "Report of the "World Food Conference". November 1974. New York. http://tinyurl.com/jaophow

2- "UN". "World Population to 2300". Department of Economic and Social Affairs. New York 2004. http://tinyurl.com/5oyl7
3- United Nations Development Programme [UNDP]. Human Development Report 1994. Oxford University Press. http://tinyurl.com/j3n4v43
4- United Nations. "Africa Fact Sheet: Main economic indicators". Office of the Special Advisor on Africa. http://tinyurl.com/hgkqacz

Food and Agriculture Organization "FAO" of the United Nations:

1- FAO. "Maximizing the Nutritional Benefits of Food Security interventions in West Africa". Regional Workshop on linkages between nutrition and food. Dakar, May 2011. http://tinyurl.com/zv9a829
2- FAO. "Rome Declaration on World Food Security and World Food Summit Plan of Action". World Food Summit, November 1996. http://tinyurl.com/o8tjbwm. Retrieved on 26 October 2013. "Food Security in the United States: Measuring Household Food Security".
3- FAO. "An Introduction to the Basic Concepts of Food Security". Food Security Information for Action Practical Guides 2008. http://tinyurl.com/pvfae4j
4- FAO. "Policy Brief for Food Security". June 2006, Issue 2. http://tinyurl.com/h6pc7h3
5- FAO. "The State of Food Insecurity in the World". Meeting the 2015 international hunger targets: taking stock of uneven progress. Rome, 2015. http://tinyurl.com/jt7bcsd
6- FAO. "World Food Security: a Reappraisal of the Concepts and Approaches". Rome. 1983. http://tinyurl.com/q4k5rn8
7- FAO. "World Summit on Food Security". Rome: Declaration of the world summit on food security. [2009]. http://tinyurl.com/y8dy3ku
8- FAO. 2002. "The State of Food Insecurity in the World 2001". Economic and Social Development Department. http://tinyurl.com/je3jrne
9- Kostas Stamoulis, Alberto Zezza. "A Conceptual Framework for National Agricultural, Rural Development, and Food Strategies and Policies". The Food and Agriculture Organization of the United Nations. 2003. http://tinyurl.com/hqdjn7e

- **The World Bank:**

1- The World Bank Policy study. "Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing *Countries".* The International Bank for Reconstruction and Development/ The World Bank Washington DC, 1986. http://tinyurl.com/jnarsjp

- **Transparency International:**

1- Transparency International's report. "Corruption Perceptions Index 2016". 25 January 2017. http://tinyurl.com/j68aoc8

- **African Union Commission:**

1- African Union Commission. "The Comprehensive Africa Agriculture Development Program, CAADP". Issue 1. 2012. http://tinyurl.com/h3ue2vm
2- African Union. "About The Comprehensive Africa Agriculture Development Program "CAADP"." A United and Strong Africa. http://tinyurl.com/h6stwep

Articles:

1- صحيفة الشرق الأوسط. "حرب أفريقيا الأخرى مع الإيدز". العدد 8439، 5 يناير 2002. http://tinyurl.com/jdjflu2
2- Alexandra E. Kendall, "U.S. Response to the Global Threat of HIV/AIDS: Basic Facts". February 22, 2012. http://tinyurl.com/jdd97o2
3- Edward Clay. "Food security: concepts and measurement". Paper for FAO Expert Consultation on Trade and Food Security: Conceptualizing the Linkages/ Chapter 2. Rome, July 2002. http://tinyurl.com/hrhs5qv

4- InterAcademy Council Board Meeting. “Realizing the promise and potential of African agriculture”. Amsterdam, 2006. http://tinyurl.com/hklt5bg
5- Jeab Drèze. & Amartya, Sen. "Hunger and Public Action". Oxford Press. http://tinyurl.com/hdtvygc
6- Mark W. Rosegrant, Sarah A. Cline, Weibo Li, Timothy B. Sulser, and Rowena A. Valmonte-Santos. "Looking Ahead. Long-Term prospects for Africa’s Agricultural Development and Food Security". Washington, DC. 2005. http://tinyurl.com/h6pnd3w
7- ODI. “Global hunger and food security after the World Food Summit”. Overseas Development Institute. London, February, 1997. http://tinyurl.com/hhwu93b
8- S. Devereux, and S. Maxwell. Food security in sub- Saharan Africa, Intermediate Technology Development Group [ITDG], London, 2001. http://tinyurl.com/z5s23al
9- Singer P.W. “AIDS and International Security”. Survival Global Politics and Strategy, Volume 44, 2002 - Issue 1. 2002. http://tinyurl.com/hb99o98
10- V.R. Kiresur, V.P. Melinamani, V.S. Kulkarni, Pushpa Bharati and V.S.Yadav. “Agricultural Productivity, Rural Poverty and Nutritional Security: A Micro Evidence of Inter-Linkages from Karnataka State”. Agricultural Economics Research Review. Vol. 23 January-June 2010 pp 29-40. http://tinyurl.com/jjq2a65